

أثر المنح والمساعدات في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1994-2013

The Impact of Grants And Aid on The General Budget of The Palestinian National Authority During The Period (1994-2013)

باسم مطلق وشاح

الملخص:

هدف البحث لتقييم دور المنح والمساعدات وتأثيرها في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣، والتعرف على أهميتها وأهدافها. تم استخدام النموذج القياسي لتحليل البيانات.

وبعد إجراء الاختبارات القياسية لإثبات صحة الفرضية، أثبت البحث أثر المنح والمساعدات في الموازنة العامة والذي بلغ (١٤.٧%)، كذلك ساهمت المنح والمساعدات في دعم الموازنة العامة للسلطة وكانت نسبة مساهمتها (٦٩%)، بينما كان (٣١%) لدعم المشاريع التطويرية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣.

أوصى الباحث بضرورة زيادة نسبة مساهمة المنح والمساعدات في المشاريع التطويرية وخاصة الإنتاجية لزيادة مساهمتها في الاقتصاد الفلسطيني. كما أوصى بزيادة مساهمة الإيرادات المحلية العامة في الموازنة العامة، وتقليص النفقات الجارية وزيادة النفقات في المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات العامة.



Abstract:

The research aims to evaluate the role of grants and aid and its impact on the general budget of the Palestinian National Authority during the period 1994-2013, also to recognize its' importance and objectives.

The standard model used to analyze the data. After conducting standard tests to validate the hypothesis, research has proved the impact of grants and aid in the general budget, which amounted to (14.7%), also contributed to scholarships and aid in supporting the general budget of the authority and the percentage of their contribution (69%), while (31%) to support development projects through the period 1994-2013.

The researcher recommended the need to increase the proportion of grants and aid contribution to development projects, especially to increase productivity contribution to the Palestinian economy. It was also recommended to increase the contribution of local public revenue in the general budget, and reducing current expenditure and increase expenditure in the development projects of the total public expenditure.

المقدمة:

حظيت المنح والمساعدات باختلاف مصادرها وحجمها اهتماماً كبيراً وامتزايهاً في إمكانية تنمية اقتصاد الدول النامية بشكل عام والاقتصاد الفلسطيني بشكل خاص، وإمكانية مساهمتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال دعمها للمشاريع التطويرية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

فمنذ احتلال إسرائيل لفلسطين عام ١٩٤٨، استولت على جميع الموارد الطبيعية واستطاعت التحكم بمعظم مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وقامت باحتلال كامل أراضي فلسطين في حرب عام ١٩٦٧، وعملت على إلحاق الاقتصاد الفلسطيني باقتصادها من خلال مجموعة من القوانين والإجراءات والأوامر العسكرية، واستخدمت مناطق الأراضي المحتلة كسوق للمنتجات الإسرائيلية.

استمرت إسرائيل بسياسة تدمير البنية الاقتصادية الفلسطينية وفرضت القيود خلال المرحلة الانتقالية التي بدأت بعد توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام ١٩٩٣. وتم توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي في عام ١٩٩٤، الذي حدد شكل العلاقة الاقتصادية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، وبعد توقيع اتفاق أوسلو عقدت العديد من المؤتمرات الدولية والعربية الداعمة لإنشاء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية

تعرضت السلطة الوطنية منذ قيامها عام ١٩٩٤ ومؤسساتها المختلفة وخاصة الاقتصادية منها لممارسات وإجراءات إسرائيلية تعسفية، وخاصة بعد انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، وزادت حدتها بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ٢٠٠٦.

لهذا يتطلب واقع السلطة مزيداً من المنح والمساعدات بأشكالها المختلفة لدعم الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية ومشاريعها التطويرية.



١ - مشكلة البحث:

اعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها عام ١٩٩٤ بشكل أساسي علي المنح والمساعدات الخارجية لإنشاء مؤسساتها المدنية والامنية وتعزيز سلطتها التنفيذية ودعم موازنتها العامة ومشاريعها التطويرية. وتشير البيانات الصادرة من مركز الإحصاء الفلسطيني وتقارير سلطة النقد الفلسطينية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلي حجم المنح والمساعدات المقدمة للموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية. لقد ساهمت المنح والمساعدات بشكل واضح في دعم موازنة السلطة وفي نفقاتها الجارية والتطويرية.

وتبين تقارير سلطة النقد الفلسطينية حجم المنح والمساعدات الفعلية والبالغة ١٦.٢٩٩ مليار دولار أمريكي والتي قدمت للسلطة الوطنية الفلسطينية منها لدعم الموازنة العامة ولدعم المشاريع التطويرية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣. علي ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيس

ما مدي مساهمة المنح والمساعدات في دعم الموازنة العامة والمشاريع التطويرية في السلطة الوطنية الفلسطينية؟

٢ - أهداف البحث:

يهدف البحث إلي معرفة نسبة مساهمة المنح والمساعدات في دعم الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وفي نفقاتها الجارية والتطويرية، والتعرف على أشكال النفقات وحجمها في النفقات العامة، وبيان نسبة النفقات الجارية، ويمكن تحديد أهم أهداف البحث وهي:

١. التعرف علي أهمية وأهداف المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية.
٢. معرفة حجم المنح والمساعدات المقدمة لدعم الموازنة العامة للسلطة.
٣. التعرف علي جهات الانفاق في الموازنة العامة للسلطة.



٤. التعرف علي أثر المنح والمساعدات في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

٣- أهمية الدراسة:

تستدعي خصوصية الحالة الفلسطينية لتبني استراتيجية اقتصادية تنموية خاصة بها نتيجة للظروف والمعطيات المتعلقة بالواقع الفلسطيني، إن الاقتصاد الفلسطيني بحاجة ماسة لمزيداً من المنح والمساعدات من أجل تحقيق نمو اقتصادي حقيقي يلبي الحاجات الأساسية ويكون قادراً على مواجهة التحديات الاقتصادية.

وتأتي أهمية البحث في بيان دور المنح والمساعدات في عملية دعم الموازنة العامة وخاصة مشاريعها التطويرية وكذلك:

١. معرفة أهمية وأهداف المنح والمساعدات وحجمها المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية.
٢. بيان أثر المنح والمساعدات على الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.
٣. بيان نسبة دعم المشاريع التطويرية من إجمالي المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

٤- فرضيات الدراسة:

في ضوء المشكلة المتعلقة بالدراسة وعلاقة المنح والمساعدات بدعم الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:
تساهم المنح والمساعدات في تقليص العجز في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية وكذلك في تنمية المشاريع التطويرية.

إضافة لبيان هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المنح والمساعدات والموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.



٥- حدود الدراسة:

الحدود المكانية: الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ باستثناء مدينة القدس.

الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة ما بين ١٩٩٤ - ٢٠١٣، منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وصولاً إلي أحدث البيانات الرسمية المدققة عند إعداد البحث.

٦- منهجية الدراسة:

أولاً- **المنهج الوصفي التحليلي:** لوصف الظاهرة محل الدراسة وتحليل البيانات والمعلومات المرتبطة بالمنح والمساعدات والموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

أولاً: مفهوم المنح والمساعدات وحجمها المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية:

شكلت قضية المنح والمساعدات الإنمائية أحد الاهتمامات الفكرية الاقتصادية الرئيسية بالنسبة للأوساط الأكاديمية والمفكرين في العديد من دول العالم منذ أكثر من خمسة عقود، وحثت العديد من المؤتمرات العالمية الدول على ضرورة الالتزام بتقديم المنح والمساعدات الإنمائية بوصفها شكلاً من أشكال التعاون الاقتصادي بين الدول لتساهم في تعزيز العلاقات بين الدول المتقدمة الغنية المانحة للمساعدات والدول الفقيرة المتلقية لتلك المنح والمساعدات من أجل تنمية مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية.

• تعريف المنح والمساعدات:

تطرقت العديد من الدراسات في مجال العلاقات الدولية إلى تعريف المنح والمساعدات حيث عُرِفَت بشكل عام بالمساعدات الدولية التي تنتقل من بلد إلى



آخر أو أنها المساعدات الخارجية التي تأتي لبعض الدول من الخارج بأنها تدفقات رؤوس الأموال التي تقدم بشروط ميسرة إلى الدول النامية.

تعريف آخر للمساعدات الإنمائية يقصد بها، مجموعة القيم للمنح والمساعدات والهبات العينية والمالية والفنية وتتضمنها القروض الميسرة بكافة أنواعها المقدمة من قبل المصادر الرسمية كالدول والمنظمات والمؤسسات الدولية للدول النامية.

كما عرفت لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المنح والمساعدات بأنها عبارة تدفق المنح والمساعدات من الدول المتقدمة باتجاه الدول النامية وتقوم العديد من المؤسسات والمنظمات والهيئات الرسمية والأهلية بتقديم المنح والمساعدات إلي مؤسسات رسمية أو أهليه على حد سواء.

يُنظر للمنح والمساعدات الدولية على أنها "أحد مصادر العملات الصعبة، وهي عبارة عن مصادر وإيرادات حقيقية يتم تحويلها عبر الدول المانحة إلى الدول المتلقية للمنحة، وتشتمل على المنح والقروض الميسرة".

إضافة للتعريفات السابقة عُرِفَتْ بأنها "الهبات والمعونات الخارجية التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، أو الدول التي تحتاج إلى مساعدة دولية مؤقتة، مراعاة لأوضاعها الإنسانية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية".

ثانياً: أهمية المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية:

تعتبر المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية ذات أهمية كغيرها من الدول النامية التي تلقت مساعدات لتنمية قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية، وتكمن أهميتها للسلطة من الدوافع التي أدت إلى إنشائها، لتوفير حالة الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة نتيجة اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣،



ويمكن القول أن هناك أهمية للمنح والمساعدات في جوانب رئيسة للسلطة الوطنية الفلسطينية وهي:

١. دعم الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.
٢. دعم بعض المشاريع التطويرية وخاصة مشاريع البنية التحتية.
٣. إعمار ما دمره الاحتلال خلال انتفاضة الأقصى والحروب المتكررة على قطاع غزة.
٤. مساعدات إنسانية وإنمائية طارئة، وتطوير مؤسسات السلطة المدنية والأمنية.
٥. تطوير الموارد البشرية في المؤسسات الرسمية والأهلية.
٦. تغطية العجز في موازنة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.
٧. المساهمة في دعم بعض المشاريع الاقتصادية الصغيرة لإيجاد فرص عمل للحد من البطالة والحد من الفقر. والمساهمة في إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية.

يتبين من النقاط السابقة مدى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والإنسانية للمنح والمساعدات التي تتلقاها السلطة الوطنية الفلسطينية.

ثالثاً: أهداف المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية:

تعددت أهداف المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية حسب الجهة المانحة، وكان الهدف البارز لهذه المنح والمساعدات تنفق باتجاهين رئيسيين هما الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية والمشاريع التطويرية.

حيث كانت المنح والمساعدات تقدم لتمويل الإنفاق الجاري للموازنة العامة وسد العجز فيها وفي ميزان المدفوعات، كذلك الإنفاق على مشاريع البنية التحتية ودعم أنشطة اقتصادية واجتماعية وإنسانية وخدماتية مختلفة ومع اختلاف



مصادر المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية اختلفت الأهداف حسب الدول المانحة فكانت أهداف الدول الأوروبية المانحة هي:

- أ- تمويل البنية التحتية وبناء الموارد البشرية. ودعم مؤسسات السلطة وأجهزتها الأمنية.
- ب- دعم الموازنة العامة والإصلاح الإداري والمالي وتغطية رواتب الموظفين في السلطة.
- ت- مساعدات إنسانية وإغاثية، ومساعدات اجتماعية وصحية وتعليمية.

أما أهداف المنح والمساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية هي.

- أ- دعم الموازنة العامة ودعم مشاريع البنية التحتية للسلطة الوطنية الفلسطينية.
- ب- دعم العملية الانتخابية ودعم الأجهزة الأمنية وإنشاء المقرات اللازمة لها.
- ت- دعم بعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الاقتصادية (USAD).
- ث- دعم موازنة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين للمساهمة في برامج الأئروا.

وكانت أهداف المنح والمساعدات العربية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية هي:

- أ- دعم الموازنة العامة من دول ومؤسسات عربية.
- ب- دعم صندوق الأقصى والقدس.
- ت- دعم بعض مشاريع البنية التحتية كالتعليم والصحة والصرف الصحي.



- ث- تقديم مساعدات من مؤسسات أهلية وشعبية غير رسمية.
- ج- مساعدات إغاثية وإنسانية واجتماعية.
- ح- ساهمت في تعويض الأضرار الناجمة عن الحروب الإسرائيلية.
- خ- دعم محطة توليد الكهرباء

رابعاً: واقع الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣:

مرت الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية بمراحل مختلفة، وارتبطت هذه المراحل بواقع السلطة الوطنية الفلسطينية الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وتأثرت الموازنة العامة للسلطة بالعديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية، وتعتبر مرحلة بداية قيام السلطة الوطنية الفلسطينية من أهم المراحل التي مرت بها السلطة، وذلك بحكم حداثة قيامها وإنشاء مؤسساتها المدنية والأمنية.

وكان حجم النفقات خلال هذه المرحلة متزايداً بحكم حاجتها ومتطلبات التوظيف وتقديم الخدمات للمواطنين، كذلك مرت الموازنة العامة للسلطة بأحداث سياسية انعكست بشكل مباشر وغير مباشر على الواقع الاقتصادي وعلى واقع الموازنة العامة للسلطة، حيث كانت انتفاضة الأقصى في بدايتها، وقيام إسرائيل بممارسة الضغوطات المختلفة على السلطة من خلال فرض الحصار وإغلاق المعابر والاجتياحات المتكررة لمناطق السلطة، وقيامها بحجز أموال السلطة وغيرها من الممارسات والإجراءات المختلفة فالدمار الذي تعرضت لها مؤسسات السلطة وقطاعاتها الاقتصادية المختلفة نتيجة للحروب التي شنت على قطاع غزة خلال هذه الفترة مما أثرت على واقع الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.



١- حجم الإيرادات العامة والمنح والنفقات العامة والمنح والمساعدات في الموازنة العامة للسلطة الوطنية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣.

شكلت الإيرادات العامة أهمية في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ويوضح جدول رقم (١) إجمالي الإيرادات العامة والمنح وإجمالي الإيرادات والنفقات المحلية والمنح والمساعدات في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣.

جدول رقم (١)

الإيرادات العامة والمنح والإيرادات والنفقات المحلية والمنح والمساعدات في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠١٣

مليون دولار

النفقات التطويرية	النفقات الجارية	إجمالي النفقات العامة	المنح والمساعدات	الإيرادات المحلية	أجمالي الإيرادات والمنح العامة	
٨٥.٥	٢٩٨.٤	٣٨٣.٩	١٣٢	٢٦٨.٨	٤٠٠.٨	-١٩٩٤
١٩٠	٤٩٢.٠	٦٨٢	٣٢٥	٤٢٤.٩	٧٤٩.٩	-١٩٩٥
١٦٠	٨٣٤.٠	٩٩٥.٣	٣٦٧	٦٧٠.١	١٠٣٧.١	-١٩٩٦
٥٠٠	٨٦٢.٠	١٣٦٢	٥٢٠	٨٠٧.٠	١٣٢٧	*١٩٩٧
٥٢٠	٨٣٨.٠	١٣٥٨	٥٣٠	٨٦٨.٠	١٣٩٨	١٩٩٨
٤٧٤	٩٣٧.٠	١٤١١	٤٩٧	٩٤٢.٠	١٤٣٩	١٩٩٩
٤٦٩	١١٩٩	١٦٦٨	٥١٠	٩٣٩.٠	١٤٤٩	٢٠٠٠



٣٤٠	١٠٩٩	١٤٣٩	٨٤٩	٢٧٣.٠	١١٢٢	٢٠٠١
٢٥٢	١٠٠٤	١٢٥٦	٦٩٧	٢٩٠.٠	٩٨٧.٠	٢٠٠٢
٣٩٥	١٢٧٢	١٦٦٧	٦٢٠	٧٤٧.٠	١٣٦٧	٢٠٠٣
٢٩٢	١٤٩٢	١٧٨٤	٣٥٣	١٠٥٠.٠	١٤٠٣	٢٠٠٤
٢٤٤	١٩٥٠	٢١٩٤	٦٣٦	١٣٧٠.٠	٢٠٠٦	٢٠٠٥
٩	١٧٢٥	١٧٣٤	١٠١٩	٧٢٢.٠	١٧٤١	٢٠٠٦
٣١٠	٢٥٦٧	٢٨٧٧	١٣٢٢	١٦١٦.٠	٢٩٣٨	#٢٠٠٧
٢١٥	٣٢٧٣.٩	٣٤٨٨	١٩٧٨	١٧٨٠.٠	٣٧٥٨	٢٠٠٨
١٨٦	٢٩١٩.٤	٣١٠٥	١٤٠٢	١٥٤٩.٠	٢٩٥١	٢٠٠٩
٢٧٥	٢٩٨٣.٧	٣٢٥٩	١٢٧٨	١٩٠٠	٣١٧٨	٢٠١٠
٢٩٤.٥	٢٩٦٠	٣٢٥٤.٥	٩٧٧.٥	٢١٧٥.٨	٣١٥٣.٣	٢٠١١
٢١١	٣٠٤٧.١	٣٢٥٨.١	٩٣٢.١	٢٢٤٠.١	٣١٧٢.٢	!٢٠١٢
١٦٨.٤	٣٢٥١	٣٤١٩.١	١٣٥٨	٢٣٢٠	٣٦٧٨	٢٠١٣
٥٥٩٥.٤	٣٥٠٠.٤.٥	٤٠٥٩٤.٩	١٦٣٠.٢.٦	٢٢٩٥٢.٧	٣٩٢٥٥.٣	المجموع
١٤	٨٦	١٠٠	٤٢	٥٨	١٠٠	نسبة %

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصدر التالي:

سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام ٢٠١١، ٢٠٠٦، ١٩٩٦، ٢٠١٤،
رام الله، فلسطين، ١٩٩٧، ٢٠٠٧، ٢٠١٢، ٢٠١٥، ص١٠٣، ص٧٦،
ص١١٠، ص١١٥.



يبين الجدول رقم (١) أهم بنود الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣، ويبين حجم الإيرادات العامة والمنح وحجم الإيرادات المحلية والنفقات العامة والمنح والمساعدات في الموازنة، حيث بلغ إجمالي الإيرادات العامة والمنح حوالي ٣٩٢٥٥.٣ مليار دولار أمريكي، وبلغ إجمالي الإيرادات المحلية حوالي ٢٢٩٥٢.٧ مليون دولار أمريكي وكانت نسبتها حوالي ٥٨% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح، بينما بلغ حجم المنح والمساعدات حوالي ١٦٣٠٢.٤ مليون دولار أمريكي وكانت نسبتها حوالي ٤٢% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الموازنة العامة للسلطة خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣، وذلك حسب تقرير سلطة النقد الفلسطينية.

أيضاً يبين الجدول رقم (١) أن أعلى معدل لحجم المنح والمساعدات قد بلغ حوالي ١٩٧٨ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٨، وكذلك الإيرادات المحلية ارتفعت بشكل واضح في نفس العام وبلغت حوالي ١٧٨٠ مليون دولار أمريكي، أما النفقات الجارية بلغت أقصى ارتفاع لها في نفس العام وتقدر بحوالي ٣٢٧٣.٩ مليون دولار أمريكي، وبلغ مجموع الإيرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية والمنح والمساعدات المقدمة لها حوالي ٣٧٥٨ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٨. كما أن ارتفاع معدلات النفقات الجارية في الموازنة العامة في عام ٢٠٠٨ علي حساب النفقات التطويرية، والتي كانت الأجور والرواتب تشكل الجزء الأكبر منها.

تعتبر المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية هي التي تم صرفها فعلياً إما لدعم الموازنة العامة أو المشاريع التطويرية.

بلغ إجمالي النفقات العامة خلال الفترة حوالي ٤٠٥٩٤.٩ مليون دولار أمريكي، وبلغ إجمالي النفقات الجارية من النفقات العامة حوالي ٣٥٠٠٤.٥ مليون دولار أمريكي وبلغت نسبتها حوالي ٨٦% من إجمالي النفقات العامة، بينما بلغت النفقات التطويرية حوالي ٥٥٩٠.٤ مليون دولار أمريكي وبلغت نسبتها حوالي ١٤% من إجمالي النفقات العامة في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣.



يلاحظ أن نسبة مساهمة الإيرادات المحلية منخفضة في الموازنة العامة مما يتطلب زيادتها في الإيرادات العامة والمنح، كذلك نجد ارتفاع نسبة النفقات الجارية من النفقات العامة، إضافة إلى ارتفاع نسبة مساهمة المنح والمساعدات من الإيرادات العامة والمنح. لذلك يتطلب زيادة الإيرادات المحلية لتخفيف الاعتماد علي المنح والمساعدات.

٢- مصادر الإيرادات المحلية وحجمها في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣.

برزت أهمية الإيرادات المحلية من خلال زيادة نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة والمنح وزيادة نسبتها تؤثر في تخفيض اعتماد الموازنة العامة علي المساعدات الخارجية، كما إن تنوع مصادر وحجم الإيرادات المحلية له أهمية في المساهمة في سد العجز في الموازنة العامة ويوضح جدول رقم (٢) حجم الإيرادات المحلية ومصادرها في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣.

جدول رقم (٢)

الإيرادات المحلية ومصادرها وحجمها في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣

(مليون دولار)

الإيرادات الضريبية	إيرادات مقاصة	إيرادات غير ضريبية	إيرادات ضريبية	الإيرادات المحلية	
٠٠	٢١٦.٩	٠٠	٥١.٩	٢٦٨.٨	١٩٩٤
٠٠	٢٦٦.٤	٥٠.٣	١٠٨.٢	٤٢٤.٩	١٩٩٥
٠٠	٤٢٢.٩	٧٧.٨	١٦٩.٤	٦٧٠.١	١٩٩٦



٠٠	٤٧٦	١١٨	٢١٣	٨٠٧.٠	١٩٩٧
٠٠	٥٤٤	٩٦	٢٢٨	٨٦٨.٠	١٩٩٨
٠٠	٥٨٠	١١٤	٢٤٨	٩٤٢.٠	١٩٩٩
٠٠	٥٨٧	١١١	٢٤١	٩٣٩.٠	٢٠٠٠
٢-	٠٠	٩٢	١٨٣	٢٧٣.٠	٢٠٠١
٥-	٧٢	٨٢	١٤١	٢٩٠.٠	٢٠٠٢
١٦-	٤٧٢	١٢٤	١٦٧	٧٤٧.٠	٢٠٠٣
٠٠	٧١٣	١٤٦	١٩١	١٠٥٠.٠	٢٠٠٤
٠٠	٨٩٤	٢٤٥	٢٣١	١٣٧٠.٠	٢٠٠٥
٠٠	٣٤٤	١٥٧	٢٢١	٧٢٢.٠	٢٠٠٦
٢٦-	١٣١٨	١٢٢	٢٠٢	١٦١٦.٠	٢٠٠٧
١١٦-	١١٣٧	٤٨٦	٢٧٣	١٧٨٠.٠	٢٠٠٨
١٢٦-	١٠٩٠	٢٨٣.٥	٣٠١.٥	١٥٤٩.٠	٢٠٠٩
٨٧.٠-	١٢٤٣.٠	٢٧٠.٠	٤٧٤	١٩٠٠	٢٠١٠
١٣.٥-	١٤٨٧.٤	٢٢٠.٠	٤٨١.٩	٢١٧٥.٨	٢٠١١
٤٩.٦-	١٥٧٤.٤	٢٣٢.١	٤٨٣.٢	٢٢٤٠.١	٢٠١٢

٢٢٢.١-	١٦٩٠.٥	٢٥٤.٤	٥٩٧.٢	٢٣٢٠	٢٠١٣
٦٦٣.٢ -	١٥١٦٨.٥	٣٢٨١.١	٥٢.٦.٣	٢٢٩٥٢.٧	المجموع

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصدر التالي:

سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام ٢٠١١، ٢٠٠٦، ١٩٩٦، ٢٠١٤، رام الله، فلسطين، ١٩٩٧، ٢٠٠٧، ٢٠١٢، ٢٠١٥، ص ١٠٣، ص ٧٦، ص ١١٠، ص ١١٥.

يوضح الجدول رقم (٢) تنوع مصادر الإيرادات المحلية للسلطة واحتلت إيرادات المقاصة المرتبة الأولى من خلال حجم الإيرادات المحلية حيث بلغ إجمالي إيرادات المقاصة حوالي ١٥١٢٨.٥ مليون دولار أمريكي بلغت نسبتها حوالي ٦٥.٩% من إجمالي الإيرادات المحلية، بينما كانت الإيرادات الضريبية من المصادر الهامة حيث بلغت حوالي ٣٢٨١.١ مليون دولار أمريكي بنسبة بلغت حوالي ١٤.٣% من إجمالي الإيرادات المحلية، إما الإرجاعات الضريبية فقد بلغت حوالي ٦٦٣.٢ مليون دولار أمريكي وبلغت نسبتها من إجمالي الإيرادات المحلية حوالي ٢.٩%.

يتبين أهمية إيرادات المقاصة بالنسبة للإيرادات المحلية والإيرادات العامة. حيث حوزت إسرائيل أموال المقاصة أكثر من مره مما أثر على الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

٣- حجم النفقات العامة والنفقات الجارية والتطويرية وجهات الإنفاق في

الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣

يعتبر بند النفقات العامة في الموازنة العامة من أهم بنودها، وزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة سبب العجز في الموازنة العامة، يوضح



جدول رقم (٣) إجمالي النفقات العامة والنفقات الجارية والتطويرية وجهات الإنفاق في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣.

جدول رقم (٣)
إجمالي النفقات العامة والنفقات الجارية والتطويرية وجهات الإنفاق في
الموازنة العامة

للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣

(مليون دولار)

السنة	إجمالي النفقات العامة	النفقات الجارية	أجور ورواتب	نفقات غير الأجور	صافي الإقراض	نفقات تطويرية	ممولة من الخزينة	ممولة من المساعدات
١٩٩٤	٣٨٣.٩	٢٩٨.٤	٨٢.٨	٢١٥.٦	٠	٨٥.٥	٢٤.٨	٦٠.٧
١٩٩٥	٦٨٢	٤٩٢	٣٠.٤.٣	١٨٧.٧	٠	١٩٠	٤٥.٢	١٤٤.٨
١٩٩٦	٩٩٥.٣	٨٣٤	٤٠١.٣	٣٨٠.٩	٥١.٨	١٦٠	٩٤.٤	٦٥.٦
١٩٩٧	١٣٦٢	٨٦٢	٤٧٠	٣٩٢	٠	٥٠٠	٠	٥٠٠
١٩٩٨	١٣٥٨	٨٣٨	٤٦٧	٣٧١	٠	٥٢٠	٠	٥٢٠
١٩٩٩	١٤١١	٩٣٧	٥١٩	٤١٨	٠	٤٧٤	٠	٤٧٤
٢٠٠٠	١٦٦٨	١١٩٩	٦٢٢	٥٧٧	٠	٤٦٩	١٣	٤٥٦
٢٠٠١	١٤٣٩	١٠٩٩	٦٧٨	٤٢١	٠	٣٤٠	٢٢	٣١٨
٢٠٠٢	١٢٥٦	١٠٠٤	٦٤٢	٣٦٢	٠	٢٥٢	٢٣	٢٢٩
٢٠٠٣	١٦٦٧	١٢٧٢	٧٤١	٣٥٨	١٧٣	٣٩٥	٠	٣٩٥



٢٩٢	٠	٢٩٢	١٥٧	٤٦٥	٨٧٠	١٤٩٢	١٧٨٤	٢٠٠٤
٢٤٤	٠	٢٤٤	٣٤٤	٦٠٥	١٠٠١	١٩٥٠	٢١٩٤	٢٠٠٥
٩	٠	٩	١٥٤	٣٩٠	١١٨١	١٧٢٥	١٧٣٤	٢٠٠٦
٣١٠	٠	٣١٠	٥٣٥	٦٦٣	١٣٦٩	٢٥٦٧	٢٨٧٧	٢٠٠٧
١٩٠	٢٥	٢١٥	٤٤٧.٩	١٠٥٥	١٧٧١	٣٢٧٤	٣٤٨٨	٢٠٠٨
٤٦.٨	١٣٨.٨	١٨٥.٦	٣٥٤.٧	١١٤٢	١٤٢٣	٢٩١٩	٣١٠٥	٢٠٠٩
١٣١	١٤٤.٣	٢٧٥.٣	٢٦٤	١١٥٦	١٥٦٤	٢٩٨٤	٣٢٥٩	٢٠١٠
١٦٧.٨	١٢٦.٧	٢٩٤.٥	١٣٩	١١٤٢	١٦٧٩	٢٩٦٠	٣٢٥٥	٢٠١١
١٥٥	٥٦	٢١١	٢٧٧.٢	١٢١٢	١٥٥٨	٣٠٤٧	٣٢٥٨	٢٠١٢
١٠٦	٦٢.٥	١٦٨.٥	٢١١.٥	١٢٢٦	١٨١٤	٣٢٥١	٣٤١٩	٢٠١٣
٤٨١٤.٧	٧٧٥.٧	٥٥٩٠.٤	٣١٠٩.١	١٢٧٣٨.٥	١٩١٥٦.٩	٣٥٠٠٤.٥	٤٠٥٩٤.٩	مجموع

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصدر التالي:

سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام ٢٠١١، ٢٠٠٦، ١٩٩٦، ٢٠١٤، رام الله، فلسطين، ١٩٩٧، ٢٠٠٧، ٢٠١٢، ٢٠١٥، ص ١٠٣، ص ٧٦، ص ١١٠، ص ١١٥.

يوضح الجدول رقم (٣) جهات الإنفاق المختلفة في موازنة السلطة الوطنية حيث بلغ إجمالي النفقات الجارية حوالي ٣٥٠٠٤.٥ مليون دولار أمريكي وكانت نسبتها من إجمالي النفقات العامة حوالي ٨٦% بينما بلغ إجمالي النفقات التطويرية حوالي ٥٥٩٠.٤ مليون دولار أمريكي وكانت نسبتها حوالي ١٤% من إجمالي النفقات العامة خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣.



كما بلغ إجمالي الأجور والرواتب ١٩١٥٦.٩ مليون دولار أمريكي بلغت نسبتها حوالي ٥٥% من إجمالي النفقات الجارية، ٤٧% من إجمالي النفقات العامة وهي نسبة مرتفعة، كما بلغ حجم نفقات غير الأجور حوالي ١٢٧٣٨.٥ مليون دولار أمريكي وكانت نسبتها حوالي ٣٦% من إجمالي النفقات الجارية وبلغت ٣١% من إجمالي النفقات العامة.

كذلك بلغ حجم صافي الإقراض حوالي ٣١٠٩.١ مليون دولار أمريكي وكانت نسبتها حوالي ٩% من إجمالي النفقات الجارية ٧.٦% من إجمالي النفقات العامة.

يتبين من الجدول رقم (٣) أن نسبة الأجور والرواتب هي الأعلى في النفقات الجارية مما يزيد من العجز في الموازنة العامة للسلطة، وأن نسبة النفقات الجارية هي الأعلى من إجمالي النفقات العامة.

خامساً: نسبة المنح والمساعدات ونسبة الإيرادات المحلية من الإيرادات العامة والمنح في الموازنة العامة للسلطة خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣.

ارتباطاً بحجم المنح والمساعدات ونسبتها من حجم الإيرادات العامة والمنح في الموازنة العامة للسلطة وبيان أثرها في تحقيق النمو الاقتصادي، لا بد من بيان نسبتها، ونسبة المنح والمساعدات الموجهة لدعم الموازنة العامة والمشاريع التطويرية ونسبتها من الإيرادات العامة والمنح في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣.

١- نسبة المنح والمساعدات والإيرادات المحلية من إيرادات الموازنة العامة خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣.



شملت الإيرادات العامة والمنح جميع الإيرادات المحلية ومنها الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية والمقاصة وكذلك الإرجاعات الضريبية، إضافة للمنح والمساعدات الفعلية والتي قُدمت للسلطة خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣ والتي تم صرفها لدعم الموازنة العامة ودعم المشاريع التطويرية. يوضح جدول رقم (٤) إجمالي الإيرادات العامة

والمنح وحجم ونسبة الإيرادات المحلية والمنح والمساعدات من الإيرادات العامة والمنح في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣.

جدول رقم (٤)

الإيرادات العامة والمنح ونسبة الإيرادات المحلية والمنح المساعدات من الإيرادات العامة

خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣

(مليون دولار)

نسبتها من الإيرادات العامة	المنح والمساعدات	نسبتها من الإيرادات العامة	الإيرادات المحلية	أجمالي الإيرادات العامة والمنح	
٣٣	١٣٢	٦٧	٢٦٨.٨	٤٠٠.٨	١٩٩٤
٤٣	٣٢٥	٥٧	٤٢٤.٩	٧٤٩.٩	١٩٩٥
٣٦	٣٦٧	٦٤	٦٧٠.١	١٠٣٧.١	١٩٩٦
٣٩	٥٢٠	٦١	٨٠٧.٠	١٣٢٧	١٩٩٧
٣٨	٥٣٠	٦٢	٨٦٨.٠	١٣٩٨	١٩٩٨



٣٥	٤٩٧	٦٥	٩٤٢.٠	١٤٣٩	١٩٩٩
٣٥	٥١٠	٦٥	٩٣٩.٠	١٤٤٩	٢٠٠٠
٧٦	٨٤٩	٢٤	٢٧٣.٠	١١٢٢	٢٠٠١
٧١	٦٩٧	٢٩	٢٩٠.٠	٩٨٧.٠	٢٠٠٢
٤٥	٦٢٠	٥٥	٧٤٧.٠	١٣٦٧	٢٠٠٣
٢٥	٣٥٣	٧٥	١٠٥٠.٠	١٤٠٣	٢٠٠٤
٣٢	٦٣٦	٦٨	١٣٧٠.٠	٢٠٠٦	٢٠٠٥
٥٩	١٠١٩	٤١	٧٢٢.٠	١٧٤١	٢٠٠٦
٤٥	١٣٢٢	٥٥	١٦١٦.٠	٢٩٣٨	٢٠٠٧
٥٣	١٩٧٨	٤٧	١٧٨٠.٠	٣٧٥٨	٢٠٠٨
٤٨	١٤٠٢	٥٢	١٥٤٩.٠	٢٩٥١	٢٠٠٩
٤٠	١٢٧٨	٦٠	١٩٠٠	٣١٧٨	٢٠١٠
٣١	٩٧٧.٥	٦٩	٢١٧٥.٨	٣١٥٣.٣	٢٠١١
٢٩	٩٣٢.١	٧١	٢٢٤٠.١	٣١٧٢.٢	٢٠١٢
٣٧	١٣٥٨	٦٣	٢٣٢٠	٣٦٧٨	٢٠١٣
٤٢	١٦٣٠٢.٦	٥٨	٢٢٩٥٢.٧	٣٩٢٥٥.٣	المجموع

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصدر التالي:
سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام ٢٠١١، ٢٠٠٦، ١٩٩٦، ٢٠١٤، رام
الله، فلسطين، ١٩٩٧، ٢٠٠٧، ٢٠١٢، ٢٠١٥، ص ١٠٣، ص ٧٦، ص ١١٠،
ص ١١٥.

يوضح الجدول رقم (٤) نسبة مساهمة كلٍّ من الإيرادات المحلية من
الإيرادات العامة والمنح في الموازنة العامة للسلطة، كذلك نسبة مساهمة المنح
والمساعدات الفعلية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤-
٢٠١٣، وقد بلغت نسبة مساهمة الإيرادات المحلية أعلى معدلاتها في الأعوام
١٩٩٤، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠١١، موزعة علي التوالي ٦٧%، ٧٥%، ٦٨%،
٦٩%، في حين بلغت أعلى مساهمة للمنح والمساعدات في الأعوام ٢٠٠١،
٢٠٠٢، موزعة علي التوالي ٧٦%، ٧١%، وهي السنوات الأولى لاندلاع
الانتفاضة، بينما كانت أقل نسبة مساهمة في العام ٢٠٠٤ حيث بلغت مساهمة
المنح والمساعدات ٢٥% فقط.

وتعتبر نسبة مساهمة الإيرادات المحلية ذات أهمية للموازنة العامة، حيث
بلغت ٥٨% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الموازنة العامة للسلطة، أما
المنح والمساعدات بلغت نسبتها حوالي ٤٢% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح
في الموازنة العامة للسلطة.

٢- نسبة جهات الإنفاق من النفقات الجارية والتطويرية في الموازنة العامة للسلطة

خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣

تشمل جهات الصرف في النفقات الجارية كلاً من الأجور والرواتب للموظفين
العموميين مدنيين وعسكريين، ونفقات غير الأجور وهي عبارة عن نفقات تشغيلية
إضافة إلي نفقات صافي الإقراض، أما جهات الصرف في النفقات التطويرية لدعم



مشاريع البنية التحتية ويمكن أن تكون ممولة من الخزينة أو من المساعدات، ويوضح جدول رقم (٥) نسبة جهات النفقات الجارية والنفقات التطويرية في الموازنة العامة للسلطة خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣.

جدول رقم (٥)

نسبة جهات الإنفاق من النفقات الجارية والنفقات التطويرية في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣

(مليون دولار)

السنة	النفقات الجارية	نسبة % الأجر والرواتب	نسبة % نفقات غير الأجر	نسبة % صافي الإقراض	النفقات التطويرية	نسبة % تمويلها من الخزينة	نسبة % تمويلها من المساعدات
١٩٩٤	٢٩٨.٤	٢٨	٧٢	٠٠	٨٥.٥	٢٩	٧١
١٩٩٥	٤٩٢	٦٢	٣٨	٠٠	١٩٠	٢٤	٧٦
١٩٩٦	٨٣٤	٤٨	٤٦	٦	١٦٠	٥٩	٤١
١٩٩٧	٨٦٢	٥٥	٤٥	٠٠	٥٠٠	٠٠	١٠٠
١٩٩٨	٨٣٨	٥٦	٤٤	٠٠	٥٢٠	٠٠	١٠٠
١٩٩٩	٩٣٧	٥٥	٤٥	٠٠	٤٧٤	٠٠	١٠٠
٢٠٠٠	١١٩٩	٥٢	٤٨	٠٠	٤٦٩	٢.٨	٩٧.٢
٢٠٠١	١٠٩٩	٦٢	٣٨	٠٠	٣٤٠	٦.٥	٩٣.٥
٢٠٠٢	١٠٠٤	٦٤	٣٦	٠٠	٢٥٢	٩.١	٩٠.٩

١٠٠	٠٠	٣٩٥	١٤	٢٨	٥٨	١٢٧٢	٢٠٠٣
١٠٠	٠٠	٢٩٢	١١	٣١	٥٨	١٤٩٢	٢٠٠٤
١٠٠	٠٠	٢٤٤	١٨	٣١	٥١	١٩٥٠	٢٠٠٥
١٠٠	٠٠	٩	٩	٢٣	٦٨	١٧٢٥	٢٠٠٦
١٠٠	٠٠	٣١٠	٢١	٢٦	٥٣	٢٥٦٧	٢٠٠٧
٨٨.٦	١١.٦	٢١٥	١٤	٣٢	٥٤	٣٢٧٤	٢٠٠٨
٢٥	٧٥	١٨٥.٦	١٢	٣٩	٤٩	٢٩١٩	٢٠٠٩
٤٨	٥٢	٢٧٥.٣	٩	٣٩	٥٢	٢٩٨٤	٢٠١٠
٥٧	٤٣	٢٩٤.٥	٧	٣٦	٥٧	٢٩٦٠	٢٠١١
٧٣	٢٧	٢١١	٩	٤٠	٥١	٣٠٤٧	٢٠١٢
٦٣	٣٧	١٦٨.٥	٦	٣٨	٥٦	٣٢٥١	٢٠١٣
٨٦	١٤	٥٥٩٠.٤	٩	٣٦	٥٥	٣٥٠٠٤.٥	مجموع

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصدر التالي:

سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام ٢٠١١، ٢٠٠٦، ١٩٩٦، ٢٠١٤، رام الله، فلسطين، ١٩٩٧، ٢٠٠٧، ٢٠١٢، ٢٠١٥، ص ١٠٣، ص ٧٦، ص ١١٠، ص ١١٥.

يبين الجدول رقم (٥) نسبة الأجور والرواتب ونسبة نفقات غير الأجور وصافي الإقراض من النفقات الجارية، حيث استحوذت نفقات الأجور والرواتب الجزء الأكبر من النفقات الجارية وتجاوزت تقريباً نصف إجمالي النفقات الجارية



وبلغت نسبتها حوالي ٥٥% من إجمالي النفقات الجارية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣.

بينما بلغت نسبة نفقات غير الأجور تقريبا ثلث النفقات الجارية، وبلغت نسبتها حوالي ٣٦% من إجمالي النفقات الجارية خلال نفس الفترة بينما نفقات صافي الإقراض بلغت حوالي ٩%.

كذلك بلغت نسبة النفقات التطويرية حوالي ١٤% من إجمالي النفقات العامة خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣، وهي نسبة قليلة كما ونسبة النفقات التطويرية الممولة من الخزينة أيضاً بلغت ١٤% بينما بلغت نسبة النفقات التطويرية المحولة من المساعدات ٨٦%.

نستخلص من الجدول رقم (٥) أن حجم ونسبة الإنفاق على المشاريع التطويرية الممولة من الخزينة منخفضة، ونسبة تمويلها من المساعدات مرتفعة، كذلك نسبة النفقات الجارية استحوذت على النسبة الأكبر من النفقات العامة، وكانت نفقات الأجور والرواتب هي النسبة الأعلى في النفقات الجارية.

سادساً: المنح والمساعدات ونسبة دعمها للموازنة العامة والمشاريع التطويرية في السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣:

ساهمت المنح والمساعدات بشكل واضح في دعم موازنة السلطة وفي نفقاتها الجارية والتطويرية، وتعرفنا على أشكال النفقات وحجمها في النفقات العامة، وكان غالبيتها نفقات جارية كأجور ورواتب للموظفين العموميين، نتعرف على نسبة المساعدات المقدمة لدعم الموازنة العامة ولدعم المشاريع التطويرية.



حيث يوضح جدول رقم (٦) حجم المنح والمساعدات الفعلية التي قدمت للسلطة الوطنية الفلسطينية منها لدعم الموازنة العامة ولدعم المشاريع التطويرية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣.

جدول رقم (٦)

المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية ونسبة دعم الموازنة العامة والمشاريع التطويرية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣

(مليون دولار)

السنة	إجمالي المنح والمساعدات	نسبة دعم الموازنة من المساعدات %	نسبة دعم المشاريع التطويرية من المساعدات %
١٩٩٤	١٣٢	٣٥	٦٥
١٩٩٥	٣٢٥	٤٢	٥٨
١٩٩٦	٣٦٦	٥٦	٤٤
١٩٩٧	٥٢٠	٤	٩٦
١٩٩٨	٥٣٠	٢	٩٨
١٩٩٩	٤٩٧	٥	٩٥
٢٠٠٠	٥١٠	١١	٨٩
٢٠٠١	٨٤٩	٦٣	٣٧
٢٠٠٢	٦٩٧	٦٧	٣٣



٥٨	٤٢	٦١٧	٢٠٠٣
٠٠	١٠٠	٣٥٣	٢٠٠٤
٤٥	٥٥	٦٣٦	٢٠٠٥
٢٨	٧٢	١٠١٩	٢٠٠٦
٢٣	٧٧	١٣٢٢	٢٠٠٧
١١	٨٩	١٩٧٨	٢٠٠٨
٣	٩٧	١٤٠٢	٢٠٠٩
١٠	٩٠	١٢٧٨	٢٠١٠
١٧	٨٣	٩٧٨	٢٠١١
١٧	٨٣	٩٣٢	٢٠١٢
٨	٩٢	١٣٥٨	٢٠١٣
٣١	٦٩	١٦٢٩٩	المجموع

الجدول من إعداد الباحث/ اعتمد علي المصدر التالي:
 سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام ٢٠١١، ٢٠٠٦، ١٩٩٦، ٢٠١٤، رام
 الله، فلسطين، ١٩٩٧، ٢٠٠٧، ٢٠١٢، ٢٠١٥، ص ١٠٣، ص ٧٦، ص ١١٠،
 ص ١١٥.



يتبين من الجدول رقم (٦) أن المنح والمساعدات تنفق باتجاهين أساسيين الأول: دعم المشاريع التطويرية، أما الثاني: دعم الموازنة العامة للسلطة، وذلك منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣.

وقد استغلت السلطة هذا الدعم في إنشاء وبناء مؤسساتها المدنية والأمنية وبنيتها التحتية في مشاريع منها (شبكات المياه والكهرباء ومد الطرق وإنشاء المؤسسات التعليمية والصحية .. وغيرها) ويلاحظ من الجدول رقم (٦) أن الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠ منذ بداية قيام السلطة وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى فقد استحوذت المشاريع التطويرية على الجزء الأكبر من المنح المساعدات وبلغت نسبتها حوالي ٨٥%.

أما الموازنة العامة خلال هذه الفترة لم تتجاوز ٢٠% تقريباً. أما بعد انتفاضة الأقصى توجهت المنح والمساعدات بشكل واضح لدعم الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية ونلاحظ من الجدول رقم (٦) أن خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٣ استحوذت الموازنة العامة على الجزء الأكبر من المنح والمساعدات الفعلية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

كذلك نجد أن نسبة المنح والمساعدات لدعم الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣ بلغت حوالي ٦٩% من المنح والمساعدات، أما نسبة المنح والمساعدات لدعم المشاريع التطويرية خلال نفس الفترة بلغت حوالي ٣١% من المنح والمساعدات الكلية وهي نسبة منخفضة.

سابعاً: قياس أثر المنح والمساعدات علي الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية:

تتطلب دراسة حجم المنح والمساعدات وأثرها علي الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية اختبارات لقياس هذا الأثر علي الموازنة العامة



للسلطة الوطنية الفلسطينية، واستخدام هذه الاختبارات القياسية تتطلب توفير بيانات واقعية يمكن قياسها، من أبرزها:

١- اختبار ديكي-فولر الموسع:

لقد استخدمت معظم الدراسات الاقتصادية التي تعاملت مع السلاسل الزمنية طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) بدون اختبار مدى سكون المتغيرات المستعملة في النماذج القياسية، وهذا يؤدي إلى نتائج مضللة، مما قد يؤدي بالتالي إلى ظهور الكثير من المشكلات الإحصائية المعروفة في مثل النماذج التقليدية. لهذا تم قياس مدى استقرار متغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF). ويوضح جدول رقم (١) في ملحق الجداول نتائج الاختبار لمتغير الموازنة العامة للسلطة والمنح والمساعدات.

حيث أن متغير الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية كمتغير تابع استقر عند المستوى الأول، بينما استقر متغير المنح والمساعدات كمتغير مستقل على الفرق الأول، عند مستوى الدلالة أقل من ٥%.

٢- اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني:

لا بد من تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني اللازمة للإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ وذلك لحساسية نتائج اختبار لعدد فترات التباطؤ الزمني، وتبين أن جميع المعايير اختارت خمس فترات تباطؤ زمنية، حيث من آلية اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني تعتمد على طبيعة ودورية البيانات المستخدمة في التحليل.

ولاختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ تم اللجوء لاختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني. ويوضح الجدول رقم (٢) في ملحق الجداول نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ للفترة الكلية للمنح والمساعدات والموازنة العامة، حيث تبين أن العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني هو ٥ فترات زمنية.



٣- اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ:

يُعتبر 5 فترات زمنية من فترات التباطؤ كبير بالنسبة لسلسلة زمنية سنوية، وبالتالي نستخدم اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ لتحديد فترة زمنية مناسبة. تم استخدام اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ الزمني لتحديد العدد الأمثل من فترات التباطؤ الزمني.

يوضح جدول رقم (٣) في ملحق الجداول نتائج اختبار الاستثناء للفترة الكلية للموازنة العامة والمنح والمساعدات لتحديد الفترة الزمنية المناسبة. وتبين أن العدد الأمثل من فترات التباطؤ الزمني هو فترة تباطؤ زمني مقدار ٢ وحدة زمنية.

٤- اختبار السببية :

لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المنح والمساعدات والموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية وكذلك العلاقة السببية بين باقي متغيرات النموذج، حيث من الممكن أن تكون علاقة أحادية الاتجاه أو تكون علاقة تبادلية الاتجاه، فقد تم اللجوء إلى استخدام اختبار جرينجر للسببية.

ويوضح الجدول رقم (٤) في ملحق الجداول نتائج اختبار السببية باستخدام فترة تباطؤ زمني واحدة لتحديد العلاقة بين المنح والمساعدات والموازنة العامة. وتبين عدم وجود علاقات تبادلية ذات اتجاهين بين المتغيرين. حيث أن العلاقة السببية بينهما أحادية الاتجاه تتجه من المنح والمساعدات إلى الموازنة العامة عند مستوى معنوية ٥%.

٥- تحليل مكونات التباين :

يُستخدم هذا الاختبار بهدف التعرف على مقدار الخطأ في التباين لكل متغير العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، والمقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى في نموذج VAR. وعند تطبيق هذا الاختبار لتحليل مكونات



التباين لمتغير المنح والمساعدات علي الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية تم الوصول إلي نتائج تحليل مكونات التباين كما يوضح ذلك جدول رقم (٥) في ملحق الجداول.

وقد أظهرت نتائج اختبار تحليل مكونات التباين حيث أن متغير الموازنة العامة يُفسر ١٠٠% من أخطاء التباين تعزى إلى المتغير نفسه خلال الفترة الأولى، بينما ٩٧.٤٧% من أخطاء التباين في الفترة الثانية تعزى إلى المتغير نفسه. بينما كانت أقل قدرة تفسيرية للمنح والمساعدات في الفترة الثانية وقد بلغت ٢.٥% من أخطاء التباين.

كما أن متغير المنح والمساعدات يفسر حوالي ١٤.٧٠% من أخطاء التباين، في الفتر العاشرة وتزايدت القدرة التفسيرية لمتغير المنح والمساعدات في الفترة الخامسة لتصل إلى نحو ١٤.٩٥% من أخطاء التباين بينما تراجعت القدرة التفسيرية لمتغير الموازنة العامة لتصل إلى ٨٥% في الفترة الخامسة.

وفي الفترة العاشرة نجد أن نحو ٨٥.٢٩% من أخطاء التباين تعزى للمتغير نفسه فيما فسر متغير المنح والمساعدات حوالي ١٤.٧٠% من أخطاء التباين.

وبناء عليه أظهرت نتائج اختبار تحليل التباين أن القدرة التفسيرية لمتغير المنح والمساعدات help مقبولة حيث كانت في السنة العاشرة حوالي ١٤.٧٠% من أخطاء التباين للمتغير التابع الموازنة العامة budget.

ثامناً: نتائج تقييم قياس أثر المنح والمساعدات علي الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية:

مرت الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية بمراحل مختلفة، وذلك حسب طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها السلطة، وتأثرت الموازنة العامة بالعديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية، حيث كانت



بداية وحداثة قيام السلطة تعتبر من أهم المراحل المرتبطة بالموازنة العامة، حيث كانت الدول المانحة معنية بتنشيط مؤسسات السلطة المدنية والأمنية وخلق حالة من الاستقرار في مناطق السلطة. وكان حجم النفقات في بداية قيامها وإنشاء مؤسساتها كبيراً يتطلب دعماً متواصلاً من أجل القيام بدورها وتقديم الخدمات اللازمة.

ومن خلال البيانات المتعلقة بالموازنة العامة والمنح والمساعدات نجد أن نسبة مساهمة المنح والمساعدات من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣ بلغت حوالي ٤٢% بينما كانت نسبة الإيرادات المحلية للسلطة الوطنية الفلسطينية من إجمالي الإيرادات العامة والمنح حوالي ٥٨%، وكانت نسبة النفقات الجارية في الموازنة العامة تشكل حوالي ٨٦% من إجمالي النفقات العامة أما النفقات التطويرية فكانت تشكل فقط حوالي ١٤% من إجمالي النفقات العامة.

كذلك نجد أن نسبة دعم الموازنة العامة بلغت حوالي ٦٩% من إجمالي المنح والمساعدات بينما بلغت نسبة دعم المشاريع التطويرية حوالي ٣١% من إجمالي المنح والمساعدات. قبل تقييم نتائج التحليل القياسي لأثر المنح والمساعدات على الموازنة العامة للسلطة، لا بد من بيان نتائج التحليل القياسي لإثبات صحة الفرضية المتعلقة بالعلاقة بين المنح والمساعدات والموازنة العامة. ويمكن التعرف على أهم النتائج وهي:

١. عند استخدام اختبار ديكي فولر الموسع لقياس مدى استقرار متغير المنح والمساعدات ومتغير الموازنة العامة، تبين أن المتغيرات استقرت على مستويات متعددة، واستقر المتغير التابع الموازنة العامة عند المستوى الأول للاختبار، واستقر المتغير المستقل المنح والمساعدات عند المستوى الأول وكان مستوى الدلالة أقل من ٥%. وبالتالي أصبحت السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة من المستوى الأول والفرق الأول.



٢. باستخدام اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني لاختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني لبيانات الدراسة من السلسلة الزمنية، تبين أن آلية اختيار عدد فترات التباطؤ الزمني تعتمد على طبيعة ودورية البيانات المستخدمة في تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والمنح والمساعدات، حيث أن الحصول على عدد قليل لفترات التباطؤ الزمني يكون عادة في حالة البيانات السنوية.

وهذا ما تم توفيره في الدراسة، وكانت نتيجة استخدام اختبار أفضل فترات للتباطؤ الزمني هي خمس فترات زمنية، وهي تعتبر فترة زمنية كبيرة بالنسبة لسلسلة زمنية سنوية.

لهذا يجب استخدام اختبار آخر يُعرف باختبار استثناء فترات التباطؤ الزمني. للحصول على العدد الأمثل من فترات التباطؤ لسلسلة زمنية سنوية، وبعد استخدام الإختبار تبين أن أفضل فترة زمنية هي وحدتان فترة زمنية.

٣. أما اختبار السببية لجرينجر جاء للتعرف على اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة هل هي باتجاه واحد أو باتجاهين بين المتغير التابع الموازنة العامة والمتغير المستقل المنح والمساعدات، حيث بعد إجراء الاختبار تبين عدم وجود علاقة تبادلية ذات اتجاهين بين المتغيرات، وأن العلاقة بين المنح والمساعدات والموازنة العامة علاقة أحادية الاتجاه نتيجة من متغير المنح والمساعدات إلى متغير الموازنة العامة عند مستوى معنوية ٥%. مما يؤكد أن هناك أثراً للمنع والمساعدات على الموازنة العامة.

٤. لتقييم نتائج العلاقة بين المنح والمساعدات والموازنة العامة تم استخدام اختبار تحليل مكونات التباين لمعرفة مقدار الخطأ في كل متغير من متغيرات النموذج وكانت نتائج الاختبار تؤكد أن هناك علاقة بين الموازنة العامة والمنح والمساعدات. حيث أشارت نتائج تحليل مكونات التباين أن هناك قدرة تفسيرية للمتغير المستقل المنح والمساعدات في



الفترة العاشرة تقدر حوالي ١٤.٧% من أخطاء التباين في المتغير التابع الموازنة العامة. أيضا هذا يبين أن هناك أثراً للمنح والمساعدات على الموازنة العامة.

تاسعاً: نتائج تقييم العلاقة بين المنح والمساعدات والموازنة العامة:

بعد إجراء الاختبارات القياسية اللازمة لتحليل البيانات المرتبطة بالدراسة في النموذج المستخدم، وتحليل النتائج الخاصة بعلاقة المنح والمساعدات وتأثيرها على الموازنة العامة ولإثبات صحة فرضية الدراسة بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المنح والمساعدات والموازنة العامة تبين أن:

- هناك علاقة تتجه من المنح والمساعدات إلى الموازنة العامة عند مستوى معنوية ٥%.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المنح والمساعدات والموازنة العامة.
- هناك أثر للمنح والمساعدات على الموازنة العامة بلغت ١٤.٧%.

مما سبق يتبين وجود علاقة بين المنح والمساعدات والموازنة العامة وهي باتجاه واحد من المنح والمساعدات إلى الموازنة العامة. وهناك أثر للمنح والمساعدات على الموازنة العامة بلغ حوالي ١٤.٧%، وهي مقبولة لإثبات صحة فرضية الدراسة.

نتائج البحث:

جاء البحث لتقييم دور المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية ومقدار مساهمتها وتأثيرها على الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣. وأهم النتائج الرئيسية التي توصل لها البحث هي.



١. هناك أثر للمنح والمساعدات على الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية بلغ نسبته حوالي ١٤.٧%.
٢. تأثرت الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية بشكل مباشر بحجم المنح والمساعدات وكانت نسبتها حوالي (٤٢%) من الإيرادات العامة والمنح، بينما بلغت الإيرادات العامة للسلطة في الموازنة العامة حوالي (٥٨%)، وهذا يبين انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات العامة. مما يؤدي إلى اعتماد السلطة على المنح والمساعدات أو الاقتراض لسد العجز في الموازنة العامة.
٣. نسبة الأجور والرواتب هي الأعلى في النفقات الجارية، ونسبة النفقات الجارية هي الأعلى من إجمالي النفقات العامة والأعلى في الموازنة العامة، وبلغت حوالي (٨٦%)، بينما استحوذت النفقات التطويرية على (١٤%) من إجمالي النفقات العامة.
٤. ساهمت المنح والمساعدات في دعم الموازنة العامة للسلطة وكانت نسبة مساهمتها حوالي (٦٩%) منها يذهب لدعم الموازنة العامة بينما فقط حوالي (٣١%) لدعم المشاريع التطويرية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣.
٥. انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات العامة في الموازنة العامة. واستمرار العجز في الموازنة العامة للسلطة كان بسبب ارتفاع نسبة النفقات الجارية من إجمالي النفقات العامة.

توصيات البحث:

بعد التوصل للعديد من النتائج التي تبين أثر المنح والمساعدات المقدمة السلطة الوطنية الفلسطينية على الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠١٣. يوصي البحث بالتالي:

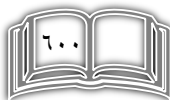


١. زيادة نسبة مساهمة المنح والمساعدات في المشاريع التطويرية وخاصة الإنتاجية لزيادة مساهمتها في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي الفلسطيني.
٢. خفض نسبة مساهمة المنح والمساعدات في الموازنة العامة وخاصة بند النفقات الجارية وبالتحديد الرواتب والاجور، وكذلك خفض مساهمة المنح والمساعدات لسد العجز في ميزان المدفوعات الفلسطيني، وتحويل هذا الخفض للمشاريع الانتاجية والبنية التحتية.
٣. زيادة مساهمة الإيرادات المحلية العامة في الموازنة العامة. وتقليص النفقات الجارية وزيادة النفقات في المشاريع التطويرية من إجمالي النفقات العامة.
٤. وضع خطه استراتيجية متوسطة الأجل وطويلة الأجل في كيفية استغلال المنح والمساعدات في مشاريع انتاجية لها قيمة مضافة للاقتصاد الفلسطيني.
٥. الاستغلال الأمثل للمنح والمساعدات في مشاريع البنية التحتية، وذلك من أجل تهيئه بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الخارجية.



المراجع

١. احمد ملاوي، مرام المنسي، أثر العولمة الاقتصادية علي انتاجية العمل في الاردن، دراسات العلوم الادارية، المجلد ٤٢، العدد ٢، ٢٠١٥.
٢. عبد الكريم نصر، العلاقات الأوروبية الفلسطينية - الدور الاقتصادي الاوروبي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر السياسة الخارجية الاوروبية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، ٢٠١٠.
٣. سامي محمد مقداد، "الحصار الاسرائيلي والمساعدات الدولية"، مجلة رؤية، السلطة الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ١٤ تشرين ثاني ٢٠٠١.
٤. ليلى مصطفى البرادعي، قضايا ادارية-إدارة المعونات الخارجية الموجهة إلي مجال البيئة في مصر، العدد الرابع، مركز دراسات واستشارات الادارة العامة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.
٥. سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٠٩. التقرير السنوي العام ٢٠٠٨: حزيران. رام الله- فلسطين.
٦. سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٠٧. التقرير السنوي العام ٢٠٠٦: رام الله- فلسطين.
٧. سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٠. التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩: حزيران. رام الله- فلسطين.
٨. سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٦. التقرير السنوي لعام ٢٠١٥: تموز. رام الله- فلسطين.
٩. سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٤. التقرير السنوي لعام ٢٠١٣: حزيران. رام الله- فلسطين.
١٠. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أهم معالم الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فلسطين، رام الله، فبراير ٢٠١١.
١١. أعمال للمجلس الاقتصادي والاجتماعي(88)، الأمانة العامة بجامعة الدول العربية، انعكاسات وسياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي علي الاقتصاد الفلسطيني، القاهرة، سبتمبر /ايلول 2011 .
١٢. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام ٢٠١١، ٢٠٠٦، ١٩٩٦، ٢٠١٤، رام الله، فلسطين، ١٩٩٧، ٢٠٠٧، ٢٠١٢، ٢٠١٥، ص ١٠٣، ص ٧٦، ص ١١٠، ص ١١٥.



١٣. (١) عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلوي للنشر، الأردن، ١٩٩٦، ص ٦١-٦٣.
١٤. تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع E.03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.
١٥. السلطة الفلسطينية، إقامة دولة فلسطين، تقرير السلطة الوطنية الفلسطينية لجنة تنسيق المساعدات الدولية للفلسطينيين، نيويورك، ١٨ أيلول ٢٠١١، ص ٢٢-٢٥.
١٦. نسيم ابو جامع، وتوفيق الأغا، استراتيجية التنمية في فلسطين، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد ١٢، العدد ١، غزة، ٢٠١٠، ص ٤٦٧-٥١٠.
١٧. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد ٤٢، رام الله، فلسطين، ٢٠١٥، ص ١٧.

18. Word Bank, West Bank And Gaza Country Economic Memorandum Growth In West Bank And Gaza:2007-2010.
19. (١)DebrahBrautigam, China, Africa and The International Aid Arehitecture, African development lanl group, Working paper series, No 107, April 2010, p.p. 31-34.
20. (١)Khemani, stuti, Decentralization and Accountability: Are Voters Vigilant in Local than in National Elections? Policy Research Working Paper 2557,(World Bank, Washington, DC, 2001), P.33
21. (١) Jeremy M. Sharp and Cristopher M, Blandchard, U.S Foreign Aid to the Palestinians, CRS Erport for Congress, June 27, 2006.



ملاحق الجداول:

الجدول رقم (١)

نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) للمنح والمساعدات والموازنة العامة

اختبار الاستقرار

Variables	Level			1 st Difference			2 nd Difference		
	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result
Budget	0.564	0.857	No stationary	-4.438	0.0031	Stationary	-	-	-
HELP	0.279	0.907	No stationary	-4.795	0.022	Stationary	-	-	-

الجدول رقم (٢)

نتائج اختبار فترات التباطؤ للفترة الكلية للمنح والمساعدات والموازنة العامة

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
30.73582	30.83124	30.73683	7.66e+10	NA	-228.5262	0
29.54785	29.83409	29.55087	2.36e+10	20.63154	-215.6315	1
29.68700	30.16406	29.69203	2.84e+10	3.921725	-212.6902	2
28.19737	28.86526	28.20441	7.11e+09	16.16760*	-197.5331	3
27.86526	28.72397	27.87431	6.35e+09	5.180632	-191.0573	4
27.23885*	28.28838*	27.24991*	5.27e+09*	4.630933	-182.3743	5

الجدول رقم (3)

نتائج اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ الكلية للمنح والمساعدات والموازنة العامة

Chi-squared test statistics for lag exclusion:

Numbers in [] are p-values

Joint	HELP	BUDGET	
15.36921 [0.003994]	13.50344 [0.001169]	7.461957 [0.023969]	Lag 1
5.619616 [0.229414]	3.371709 [0.185286]	0.530537 [0.767000]	Lag 2
4	2	2	Df

الجدول رقم (٤)

نتائج اختبار العلاقة السببية بين المنح والمساعدات والموازنة العامة

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0051	7.42193	18	HELP does not Granger Cause budget
0.1105	2.62197		budget does not Granger Cause HELP

الجدول رقم (٥)

اختبار مكونات التباين لمتغير المنح والمساعدات والموازنة العامة

HELP	Variance Decomposition of spending		
	Budget	S.E.	Period
0.000000	100.0000	399.5165	1
2.520375	97.47962	502.4603	2
3.252089	96.74791	605.4487	3
13.179449	86.82055	676.2882	4
14.950171	85.04983	728.3224	5
13.809996	86.19000	768.2700	6
13.756758	86.24324	801.4490	7
12.742408	88.25759	829.6877	8
12.728149	88.27185	853.5351	9
14.707737	85.29226	873.4488	10